الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واحتلال شبه جزيرة سيناء باكملها، وعودة الملاحة الاسرائيلية في المضيق والخليج.

○ التطور الثالث حدث بعد ذلك بما يقرب من عقد من الزمن، في اطار عملية الصلح المصري ـ الاسرائيلي المنفرد، التي قادها الرئيس انور السادات، ابتداء من مبادرته بزيارة القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. لقد كان مقتضى «معاهدة السلام» التي وقعت بين مصر واسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ ليس فقط انهاء حالة الحرب بين البلدين واقرار حق اسرائيل، بالتالي، بالمرور في مضيق تيران وخليج العقبة باعتبار ان ذلك المرور لا يضر بأمن وسلامة الدولة الساحلية أي مصر، ولكن، ايضاً، النص الصريح على ذلك الحق. وقدرت المادة الخامسة (فقرة ب) من المعاهدة ان طرفيها «يعتبران ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية، المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من اجل الوصول الى اراضيه، عبر مضيق تيران وخليج العقبة»[٨].

الذي يعنينا، هنا، في هذه التطورات كلها، هو موقعها من التنظيم القانوني الدولي السائد في وقتها، وكيف ان كل تطور منها سبق، في الواقع، الاقرار القانوني الدولي لها. وظل الموقف الاسرائيلي، وكذلك مواقف القوى الكبرى المؤيدة له، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، هو السعي الى صياغة تلك المبادىء القانونية، بما يضمن تبرير الامر الواقع الذي فرضته بالفعل.

ففي العام ١٩٥٦، كان العرف السائد بشأن المرور في المضايق، يتيح لمصر ـ كما سبق الاشارة اليه ـ تنظيم الملاحة في مضيق تيران بالاشتراك مع السعودية، باعتبار ان مياهه ليست مياهاً دولية، لأنها لا تصل بين بحرين عاليين، ولانها لم تستعمل، تاريخياً، للملاحة الدولية؛ وبمقتضى ذلك مارست مصر حقوق سيادتها الكاملة عليه.

لم يكن غريباً، في ذلك الوقت، ان اسرائيل سعت، في اثناء المداولات بشأن شروط انسحابها من شرم الشيخ العام ١٩٥٦، ليس فقط الى اضطلاع قوات الطوارىء بضمان حرية مرور سفنها في المضيق، وانما ارادت، ايضاً، ابتداع سند قانوني يخالف العرف السائد لضمان هذا المرور. وفي هذا السياق، طالبت اسرائيل بأن يصدر الامين العام للامم المتحدة، نيابة عن الجمعية العامة، تصريحاً يعلن فيه ان خليج العقبة له طبيعة دولية، وبالتالي لا تخضع مداخله للسيادة الاقليمية لدولة من الدول المتاخمة. وقد رفض الامين العام للامم المتحدة في ذلك الحين، داغ همرشولد، ان يصدر مثل هذا التصريح، وان كان رأى ان المسألة محل جدال قانوني. وقد ايدت الحكومة الاميركية، في ذلك الوقت، هذا الموقف الاسرائيلي بشكل حذر، واعلنت استعدادها لتأمين حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، من خلال ارسال سفن اميركية تمر في المضيق باتجاه ميناء ايلات الاسرائيلي، على أساس ان حكومة واشنطن لا تقبل تحكم مصر في جميع الطرق الموصلة بين البحرين، الاحمر والمتوسط، خاصة اذا كان الامر يتعلق بالنفط[٩].

وفي اواخر شباط (فبراير) ١٩٥٧، كررت اسرائيل محاولتها، في اروقة الامم المتحدة، لكي تصدر اعلاناً بأن خليج العقبة هو مياه دولية، وتبنت كل من فرنسا وكندا هذا الاقتراح، ولكن غالبية الاعضاء رفضت ذلك. ومع ذلك، اعلنت دول بحرية هامة عدة تصريحات تؤكد تأييدها لمبدأ حرية الملاحة في مضيق تيران[١٠].

هذا النجاح الاسرائيلي الجزئي للاقرار بتبرير قانوني، أو شرعي، لفكرة اعتبار مضيق